● أخبار قصيرة

٣٠٠ مليون دولار.. أرباح إيران من إستخراج الإيثان

صرح وزير النفط الإيراني: إنه يتم حالياً إستخراج أكثر من ٧٠٠ مليون مترمكعب من الغاز بشكل يومي من حقل بارس الجنوبي؛ ومع تدشين المرحلة الحادية عشرة لخطة تطوير هذا الحقل المشترك، سيزداد الإنتاج في الحقل.

وخلال مراسم التوقيع على مذكرة التفاهم بشأن خطة زيادة إنتاج غاز الإيثان في ٩ مصافي تكرير لمجمع بارس الجنوبي للغاز، قال جواد أوجي: في الوقت الحالي، يتم إستخراج ٦٦٪ من الإيثان المنتج في مصافي بارس الجنوبي والباقي يتم حقنه في خط الأنابيب الوطني وحرقه.

وأشار أوجي إلى أنه من المقرر أن يستخرج الإيثان من ١٨ مرحلة من حقل بارس الجنوبي، وإنه سيحقق للبلاد ربحاً يتراوح بين ٢٥٠ و ٣٠٠ مليون دولار سنوياً.

عقد إجتماع إقتصادي مشترك بين إيران والهند

أعلن مساعد وزير الخارجية الإيراني عن عقد اجتماع مشترك بين الوزارات والمؤسسات والمنظمات الأعضاء في اللجنة المشتركة بين ايران والهند، بحضور السفير الهندي الجديد لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وكتب رسول موسوي، الإثنين، عبر صفحته في إحدى المنصات الاجتماعية: إن اللجنة الاقتصادية المشتركة تضطلع بدور هام للغاية في سياق توسيع العلاقات بين البلدين. وأضاف: في إطار التحضير لعقد الاجتماع العشرين للجنة التعاون الاقتصادي المشتركة بين ايران والهند، عقد اجتماع جيد بين الوزارات والمؤسسات والمنظمات المنضوية، بحضور السفير الهندي الجديد في طهران السيد سرشت.

نائب: خطة التنمية السابعة تم تنظيمها وفقاً لحقائق المجتمع

أعلن عضو لجنة البناء بمجلس الشورى الإسلامي إن الحكومة والبرلمان يحاولان الأخذ بنظر الاعتبار حقائق المجتمع في الخطة التنموية السابعة وتقديم خطة كاملة وخالية من العيوب.وفي مقابلة مع مراسل وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء "إرنا"، أشار إسماعيل حسين زهي إلى مشروع قانون خطة التنمية السابعة، وقال: حالياً، تتم مراجعة خطة التنمية السابعة من قبل لجنة المواءة البرلمانية، وستحاول هذه اللجنة تقديم خطة شاملة لا نقص فيها. وأضاف: في خطة التنمية السابعة، تم التطرق إلى موضوعات مثل كبح جماح التضخم ونمو الإنتاج، ومناقشتهما.وقال حسين زهي: إن الحكومة والبرلمان يحاولان الأخذ بنظر الاعتبار حقائق المجتمع عند تقديم الخطة السابعة، ووفقاً لذلك تقديم خطة لا نقص فيها.

غرفة إيرانية-سعودية لترسيخ الشراكة الإقتصادية

الوفاق/ وكالات

تشير مؤشرات تطور تعزيز العلاقات بين إيران والسعودية إلى المضي قدماً في تأسيس غرفة تجارية مشتركة، وهي الفكرة التي اقترحها وزير الاقتصاد والشؤون المالية الإيراني، إحسان خاندوزي، بعد أقل من شهر على توقيع إتفاق إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين برعاية صينية، ما يسلط الضوء على العائد الاقتصادي المتوقع لهذه الخطوة.

وفي هذا الإطار، شرع القطاع الخاص الإيراني في اتخاذ إجراءات لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع السعودية، وبدء تبادل زيارات وفود رجال الأعمال لتدشين تبادل تجاري بين البلدين، يركز على قطاعات عدة، على رأسها النفط والغذاء، حسبما نقلت وكالة "تسنيم" الإيرانية.

فطهران تحتاج إسناد السعودية في القطاع النفطي، لأن إيران منتج كبير للنفط؛ لكنها تعاني من قدم المصافي في مجال الإنتاج، حسبما أورد تقرير لصحيفة "فاينانشيال تريبيون" الإيرانية. في المقابل، فان السعودية بحاجة إلى الخبرة الإيرانية في مجال تحسين كفاءة استهلاك الطاقة وتنويع مصادرها، وفق التقرير الذي أكد أن تعميق العلاقات الاقتصادية مع إيران من شأنه تعزيز توجه السعودية نحو "الاستقلال" بعيداً عن نفوذ التأثير الأميركي في سياساتها الخارجية، وهو ما يتلاقى مع تقدير طهران لمصالحها الاستراتيجية أيضاً، وهو إشتراك نادر للرؤية بين البلدين.

شراكة طموحة

أشار الخبير الاقتصادي عامر الشوبكي، في تصريحات صحفية، إلى أن تأسيس غرفة تجارية مشتركة بين السعودية وإيران يمثل استكمالاً وترسيخاً لعودة العلاقات بين البلدين بشكل كامل.

في المقابل، تحاول السعودية رفع التبادل التجاري بينها وبين إيران، عبر تأسيس الغرفة، بحيث تتساوى مع باقي الدول في التبادل التجاري مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، خاصة تركيا والإمارات، بحسب الشوبكي.

وأشار الشوبكي إلى أن قيمة التبادل التجاري بين السعودية وإيران كانت أقل من ٣٠٠ مليون دولار عام ٢٠١٦، ثم انخفضت بعد قطع العلاقات بين البلدين إلى أقل بكثير حتى العام الماضي؛ لكن من المتوقع أن تنهض الشراكة الاقتصادية الحالية بين البلدين بالطموح التجاري لكل منهما، بما يتجاوز قيمة التبادل التجاري بين إيران والإمارات، والتي بلغت مليارَي دولار، وفق الشوبكي.

عقبات محتملة

يلفت الخبير الاقتصادي إلى وجود "عقبات محتملة لا يمكن التنبؤ بها" قد تؤثر على تحقيق الأهداف المرجوة من غرفة التجارة المشتركة بين البلدين، منها مآل المفاوضات الجارية بين إيران والقوى الغربية.

فإذا نجحت المفاوضات ورفعت العقوبات عن إيران، فان ذلك سيدعم بالتأكيد مضاعفة كبيرة للتبادل التجاري السعودي - الإيراني، إضافة إلى التعاون بين البلدين في قطاعات عدة، على رأسها المنتجات النفطية والبتروكيماوية، والتي هي ضمن دائرة العقوبات الأميركية والأوروبية.

أما في حال فشل المفاوضات الإيرانية - الغربية، فان الشركات السعودية المتعاونة مع الشركات الإيرانية ستكون معرضة لمطرقة العقوبات الأميركية والأوروبية، ما سيكبح من قدرتها على المضي بعيداً في اتجاه الشراكة مع طهران، حسبما يرى الشوبكي، مشيراً إلى أن المؤشرات الخاصة بنجاح المفاوضات ليست محسومة حتى الآن، وبالتالي فالجزم بنجاح خطوة غرفة التجارة السعودية - الإيرانية لا يزال مبكراً.

ويلفت تقرير "فاينانشيال تريبيون" إلى أن حدوث تجدد للتوترات أو الصراعات، بسبب الخلافات الإقليمية، أو الدينية، أو الأمنية السابقة مع إيران هو أحد خطرين يهددان تعميق العلاقات الاقتصادية بين الرياض وطهران.

ويوضح التقرير: إن الخطر الثاني يتمثل في فقدان المملكة العربية السعودية بعض الحصص السوقية بدخول إيران منافساً في قطاعات حيوية، مثل النفط والغاز، أو التأثير في أسعارهما، خاصة في حال نجاح المفاوضات بين إيران والقوى الغربية ورفع العقوبات عنها.

وحتى في حال عدم رفع العقوبات عن إيران، فان طهران يمكنها تحقيق استفادة كبيرة من تأسيس الغرفة التجارية المشتركة مع السعودية، عبر تخفيف آثار العقوبات، عبر شراكة توفر سوقاً إضافياً للمنتجات الإيرانية، فضلاً عن إمكانية قيام السعودية بإعادة إنتاج المواد الخام الإيرانية، والاستفادة من عوائد تصديرها، وهو الدور الذي تقوم به الإمارات حالياً، بحسب التقرير.

تعميق العلاقات الإقتصادية مع إيران من شأنه تعزيز توجه السعودية نحو «الإستقلال» بعيداً عن النفوذ الأميركي في سياساتها الخارجية، وهو ما يتلاقى مع تقدير طهران لمصالحها الاستراتيجية أيضاً

البالغة ١٠ مليارات دولار

إيداع الديون الإيرانية المترتبة على العراق في بنك TBI

أكد رئيس الغرفة الاقتصادية المشتركة الإيرانية-العراقية عدم وجود أية مشكلة في التبادل المالي بين إيران والعراق، موضحاً أن كل الديون الايرانية المترتبة على العراق البالغة ١٠ مليارات دولار قد تم إيداعها في بنك "تي.بي.آي" وتم الاتفاق على إنفاق هذا المبلغ لشراء السلع التي لا يشملها الحظر.

وأشار يحيى آل إسحاق، الذي كان يتحدث أمس الإثنين لجمع من التجار الايرانيين وممثلي وزارة الخارجية الايرانية، الى العلاقات التجارية بين طهران وبغداد، معتبراً إياها بأنها فرصة شبه ذهبية. وتابع قائلاً: إن مجموعة متطلبات كلا البلدين هي بشكل تعتبر فرصة العلاقات التجارية بينهما استراتيجية وضرورية حيث أنها تضمن مصالح كلا الشعبين الايراني والعراقي.

وقال آل إسحاق: إننا نعيش في ظروف خاصة في العالم والمنطقة، والثابت لدينا هو متابعة المصالح الوطنية واغتنام الفرص التجارية في العراق. وأكد أن بلوغ مستوى التجارة مع هذا البلد ٢٠ مليار دولار أمر ممكن خلال الأعوام القلائل المقبلة، خاصة وأن التبادل التجاري بينهما قد تجاوز حدود ١٠ مليارات دولار.

وأعرب آل إسحاق عن أمله بأن يستطيع القطاع الايراني الخاص من رفع هذه النسبة إلى ١٠ و١١ مليار دولار خلال العام المقبل، دون الأخذ بعين الاعتبار صادرات الغاز والكهرباء والخدمات التقنية والهندسية.

ووصف رئيس الغرفة الاقتصادية المشتركة الإيرانية-العراقية الأوضاع الأمنية الراهنة في العراق بأنها أفضل من السابق، وقال: إن هذا البلد ليس بلداً فقيراً، حيث أن عائداته النفطية ضعف عائداتنا رغم نفوسه الأقل من ايران، إلا أنه واجه عدم استقبال رؤوس الأموال خلال الأعوام الـ ٤٠ الماضية.

واعتبر آل إسحاق العراق بأنه سيصبح خلال الأعوام الـ ١٠ إلى ١٥ المقبلة أفضل مكان لاستقبال الاستثمارات في المنطقة، موضحاً أن هذا البلد يتبوأ مكانة جيدة في المجال التجاري بالنسبة للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

تبادل الخبرات وتوفير التدريب على المهارات ومعايير العمل بين إيران ولبنان

وقع نائب وزير التعاون والعمل والرخاء الاجتماعي الايراني غلام حسين حسيني نيا، مع وزير العمل اللبناني مصطفى بيرم، مذكرة تعاون لتحسين المهارات والمعايير المهنية وكفاءة الحرف اليدوية وتبادل الخبرات المهارية ولتمكين القوى العاملة.

وأثناء توقيع هذه المذكرة أمس الإثنين، صرح نائب وزير التعاون والعمل والرخاء الاجتماعي الايراني بأن وزارة العمل الايرانية تزود لبنان بالخبرات والإنجازات في مجال تمكين الموارد البشرية.

وصرح حسيني نيا: إنه يوجد ٦٥٠ مركزاً تدريبياً حكومياً تحت إشراف الهيئة الفنية والمهنية، لافتاً الى أن التدريب على المهارات في هذه المراكز هو بشكل مجاني. مضيفاً بأنه يوجد ٢٠ ألف مدرسة فنية ومهنية مجانية تقدم التدريب بتكلفة معتمدة وتحت إشراف وزاة التعاون والعمل والرخاء الاجتماعي الايرانية.

وأعلن حسيني نيا عن قيام وزارة العمل الايرانية بتجميع ٦٥٠٠ معيار للوظيفة والكفاءة، و ١٠٠٠ معيار المهنة وكفاءة الحرف اليدوية، و ١٢٠٠ معيار قائم على المعرفة وستوفرها الوزارة للبنان.

وفي إشارة إلى توفير التدريب الفني والمهني في بيئة العمل الحقيقية، أكد حسيني نيا على وجود حوالي ٣ ملايين و ٥٠٠ ألف نقابة عمالية نشطة في ايران، وإن حوالي مليون و ٤٠٠ ألف من هذه النقابات العمالية لديها القدرة على المشاركة في هذه الخطة. بدوره، صرح وزير العمل اللبناني بأن مؤسسة التعليم التقني والمهني الإيرانية تستجيب للاحتياجات التعليمية لسوق العمل في البلاد وتقدم خدمات التدريب على المهارات المختلفة.

وأشار مصطفى بيرم الى احتياج لبنان إلى توفير تدريب قصير المدى على المهارات وتنظيم المعايير التعليمية في القطاعين العام والخاص. كما أكد على نقل الخبرات في تمكين القوى العاملة، معرباً عن سروره وسعادته في توفير الخبرات الجيدة التي يتمتع فيها لبنان في مجال السياحة والتواصل والمهارات الشخصية على الرغم من الأزمة الاقتصادية التي يشهدها حالياً.

خبير طاجيكي: إنضمام إيران لمنظمة شنغهاي رسالة روسية-صينية لأمريكا

قال المحلل السياسي الطاجيكي عبدالغني محمد عظيم أوف: إن عضوية إيران الشاملة في منظمة شنغهاي بشكل كامل، تزامناً مع يوم الإستقلال في أمريكا (٤ تموز/ يوليو)، شكلت رسالة من روسيا والصين إلى واشنطن في ظل المنافسة الاستراتيجية القائمة بين الجانبين.

وأفادت وكالة سبوتنيك الروسية يوم الأحد، نقلاً عن المحلل الطاجيكي، ان اختيار هذا اليوم بالذات لعضوية إيران الكاملة في منظمة شنغهاي ليس حدثاً اعتيادياً، بل يعتبر هدية غير متوقعة من روسيا والصين لمنافسهما الاستراتيجي، الولايات المتحدة الأمريكية.

وقال عظيم أوف: إن عضوية إيران في شنغهاي مع حلول يوم الاستقلال الأمريكي، تأتي رداً على الزيارة الاستفزازية لرئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي إلى تايوان. وأضاف: إن انضمام إيران إلى منظمة شنغهاي شكل علامة واضحة على تغيير التوازن الجيوسياسي في المنطقة والعالم، وسيعزز موقف روسيا والصين في المنافسة مع أمريكا وحلف شمال الأطلسي.

وأوضح قائلاً: في السابق، كانت روسيا والصين تتعاملان بحذر مع انضمام إيران إلى منظمة شنغهاي؛ لكن تغيرت المواقف وتسارعت هذه العملية بعد زيادة الخلافات مع واشنطن وظهور هذه الخلافات علناً، على حد المحلل الطاجيكي.

يذكر أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ستنضم بشكل رسمي الى منظمة شنغهاي للتعاون في ٤ يوليو/ تموز الجاري، وذلك خلال اجتماع افتراضي سيعقد برئاسة الهند.

وشنغهاي، هي منظمة إقليمية أسسها قادة كازاخستان والصين وقرغيزستان وروسيا وطاجيكستان وأوزبكستان؛ وفي ٩ يونيو ٢٠١٧، وقعت الدول الأعضاء قراراً ينص على تأييد انضمام الهند وباكستان إلى المنظمة. وفي سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٢، بدأت إجراءات انضمام إيران، وفي الوقت نفسه، تم التوقيع على وثيقة بشأن عضوية بيلاروسيا التي تعتبر حالياً عضواً مراقباً في المنظمة.